أشاد بالإجراءات التي اتخذها الحجرف وطالبه بالمزيد

بن حثلين : تسريب الاختبارات مهزلة يندى لها الجبين

اشاد الناشط السياسي راكان خالد بن حثلين بالاجراءات التي اتخذها وزير التربية والتعليم العالي د. نايف الحجرف بحق المتسببين بتسريب الاختبارات الدراسية، مؤكدا في الوقت ذاته ان هذه الاجراءات ليست كافية لأن «الشق عود»، مطالبا الوزير بالمزيد والمزيد من الخطوات لاصلاح الوضع في الوزارة والضرب بيد من حديد على كل متقاعس ومتجاوز.

وقال بن حثلين في تصريح صحافي ان ما شهدناه في الايام الماضية مهزلة يندى لها الجبين، ولا تسيء للجسم التربوي فحسب بل تسيء الى سمعة الكويت في المحافل العلمية والتربوية، مستغربا ان تصل الجراة بالطلبة الى درجة التباهي بالغش وتصوير انفسهم وهم يمارسون الغش في الاختبارات ويقومون بنشر هذا الوضع على وسائل التواصل الاجتماعي دون اكتراث.

وبين بن حثلين ان هذا الوضع لم يكن ليحصل لولا شعور الطلبة بان الوزارة لا يوجد فيها حسيب ولا رقيب، ولاطمئنانهم الى ان الواسطة ستتدخل لتغطية مساوئهم واستدراكهم من اي عقوبات تترتب على ما قاموا به وبالتالي فمن امن العقوبة اساء الادب، مشددا على ضرورة ابعاد المؤسسات التعليمية والتربوية عن السياسة والمحسوبيات.

واكد بن حثلين ان ما يحصل هو نتيجة تراكمات استمرت على مدى سنوات طويلة غابت خلالها عمليات المحاسبة والتقييم الجدي للقائمين على المؤسسات التعليمية وهذه هي النتيجة، متمنيا ان يكون الوزير الحجرف هو الرجل الذي يعيد وضع القطاع التعليمي والتربوي في الكويت الى عصره الذهبي.

وشدد على ضرورة اعادة النظر في اسلوب اختيار المعلمين، واجراء تقييم جدي لمستوياتهم قبل التعاقد معهم، بدلا من استجلاب المعلمين عديمي الخبرة وتحويل ابنائنا الى حقل تجارب بين ايديهم، مبينا اهمية تغيير البرامج التعليمية المملة والانتقال الى التعليم بوسائل مبتكرة تكون مشجعة لابنائنا الطلبة واكثر تشويقا وتحفيزا على الدراسة.

وكشف عن ان الكثير من المدرسين يتعمدون الا يمنحوا الطلبه افضل ما عندهم اثناء الحصص الدراسية العادية حتى يضطر الطلبة الى اللجوء الى طلب مساعدتهم في خارج اوقات الدوام الرسمي من خلال الدروس الخصوصية، مؤكدا ان هذا الامر يتحمل مسؤوليته الموجهون الذين يفترض ان تكون لهم جولات تفقدية على المدارس يستطلعون خلال اوضاع الطلبة ويقيمون عمل المدرسين على حسب مستويات الطلبة لديهم، ورفع تقارير دورية باداء المعلمين حتى يكافأ المجد ويعاقب المسيء.

راكان بن خالد

كما طالب بإعادة النظر بالمناهج بشكل عام، واستئصال كل الامور التي لا تتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة، مشيرا الى ان افرازات المناهج الرديئة وسوء الادارة في المؤسسات التعليمية باتت واضحة وتنعكس على سلوكيات ابنائنا في المجتمع، معتبرا ان التعليم امام ان يكون وسيلة للنهوض بفكر وادبيات النشء واما ان يكون مرتعا للسلوكيات المنحرفة التي ينهل منها الطلبة.

وحمل اولياء امور الطلبة جزءا كبيرا من المسؤولية بعدم متابعة اوضاع ابنائهم عبر الزيارات الدورية الى المدارس واستطلاع اراء المعلمين والجهاز الاداري، وكذلك عدم متابعة سلوكيات ابنائهم الطلبة ووضعهم النفسي الذي يمكن ان يتبين من خلاله ما اذا كانوا يعانون من اي مشاكل في مدارسهم، مؤكدا على ضرورة مبادرة اولياء الامور بغرس المفاهيم التربوية لدى الابناء وحب العمل والتعلم، حتى يقبلوا الى المدارس راغبين وليسوا مرغمين.

دعا إلى تشخيص العلل ومعرفة أسبابها من منظور علمي وعملي

الرشيدي: الكويت بحاجة إلى أجهزة تنفيذية تمكنها من تنفيذ خطط التنمية

■ أكد أن الأزمات السياسية على مدى الـ20 سنة الماضية عطلت الإنجاز

قال مرشح الدائرة الخامسة عمر الرشيدي، إن برنامجه الانتخابي حافل بالقضايا التي تهم المواطن الكويتي، والكفيلة بدفع عجلة التنمية، المتوقفة نتيجة حالة الاحتقان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فالكويت مرت على مدى السنوات الـ20 الماضية بازمات ادت الى تعطيل التنمية واصابة النشاط الاقتصادي بالشلل داعيا الى تشخيص هذه العلل ومعرفة اسبابها من منظور علمي وعملي ووضع الحلول النهائية لها.

واضاف أن الكويت بحاجة الى اجهزة تنفيذية صغيرة تتمتع بصلاحيات كافية تمكنها من رسم سياسات وخطط تنموية يقع على عاتقها امر تنفيذها بدلا من ان يكون للكويت بكاملها خطة تنموية واحدة فالكويت تعاني من ترهل في جهازها الوظيفي ومن تضخم في ميزانية الانفاق مبينا ان ضخامة الخطة التنموية واتساع الرقعة الاسكانية يتطلبان عدم الاعتداد بجهة واحدة في التعامل مع مشاريع التنمية.

عمر الرشيدي

البغلي : المؤزمون يدعون الدفاع عن الدستور ولا يلتزمون بأحكامه

اكد مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الامة هشام البغلي على حساسية المرحلة القادمة وضرورة الدفع نحو استكمال مزيد من الانجازات المتفق عليها منذ المجلس السابق والذي لم يستكمل اولوياته مشيرا الى اهمية اتفاق كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية على هذه الاولويات وصولا لاقرارها خاصة بعدما دخلنا مرحلة العمل والانجاز منذ ديسمبر الماضي عندما قال الشعب كلمته في نواب المجلس المبطل، وقال البغلي :انني استغرب كيف كانوا يعلنون الدفاع عن الدستور ونظموا الندوات والمحاضرات للدفاع عن المبادئ الدستورية وهم ابعد ما يكونون عن الدستور والالتزام به حيث انكشفت حججهم الضعيفة بعد تحصين مرسوم الصوت الواحد من المحكمة الدستورية وباتوا يدفعون لخلق حالة من الاعتراض والفوضى تحت مبررات واهية كسلب حق الامة كما يدعون وهذا الحديث لايوافق الواقع ابدا فلا احد يستطيع سلب ارادة الامة طالما لدينا دستور ارتضاه الحاكم والمحكوم لافتا الى ضرورة الايمان بالدستور ومبادئه اولا بالقول والفعل وعدم التملص من مواده اذا ما كانت احكامه لا توافق مصالحنا السياسية.

تتمات

الأمير: نتطلع

الصحة ودوام العافية ولجمهورية العراق الشقيق وشعبها الكريم كل الرفعة والرقي والازدهار وللعلاقات الطيبة بين البلدين الشقيقين المزيد من التطور والنماء.

كما بعث سموه برسالة تهنئة مماثلة لدولة الاستاذ د. نوري المالكي رئيس وزراء جمهورية العراق الشقيق ضمنها سموه طيب مشاعره وصادق تهانيه بمناسبة خروج العراق الشقيق من احكام الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.راجيا سموه له تمام الصحة والعافية وللعراق الشقيق دوام الأمن والاستقرار وتحقيق كل ما يتطلع إليه الشعب العراقي الشقيق من رخاء وازدهار.

مجلس 2013

إعادة تأصيل روح المواطنة، ومحاربة الظواهر السلبية التي كرست الانقسامات في المجتمع، متطرقين أيضا إلى أهمية معالجة أزمات الإسكان والتعليم والصحة والمرور والبدون وتوحيد الجنسية، قلل خبراء متخصصون وأكاديميون من التأثير السلبي لإقامة الانتخابات في رمضان، مشيرين إلى أنها على العكس، يمكن أن تكون ميزة وليست عيبا.

في هذا السياق قال مرشح الدائرة الثانية مرزوق الغانم: ترشحت اليوم لأنني لم أيأس من وطني، ولأننا نعيش في دولة المؤسسات لذلك نؤكد على أن الأمور لا تحل إلا من خلال دولة المؤسسات.

وأضاف: بعد حكم المحكمة الدستورية لم يكن هناك بديل سوى تحقيق الإصلاح، ولن يحقق الإصلاح إلا من خلال قاعة عبد الله السالم، لافتا إلى أنه منذ الستينات لم تحل أمورنا إلا من خلال قاعة عبد الله السالم، ودعا الجميع إلى المشاركة وحل خلافاتهم ضمن الأطر الدستورية، متوقعا ان يكون المجلس القادم من افضل المجالس البرلمانية.

واكد مرشح الدائرة الثالثة علي العمير أن موضوع الترشح للرئاسة سابق لاوانه، وسيتضح بعد انتهاء الانتخابات وانا متوقع ان يحوي المجلس المقبل كفاءات وطنية.

وقال العمير يجب ان نفوت كل الفرص التي لاتريد بالوطن خيرا، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن المجلس المبطل مجلس انجازات يجب ان يستكملها المجلس المقبل وينجز هيئة الاتصالات وقانون هيئة البيئه وقضايا الاقتصاد.

أضاف: اننا اتممنا اختيار مرشحي التجمع السلفي، والعقد يكتمل اليوم لبقية الدوائر بعد الثانية والثالثة، وقال ان وضع الانتخابات في العشر الاواخر هو نوع للحذر من الحكومة إزاء اي طعن انتخابي، وهو اجراء سليم والاخطاء الدستورية نابعة من اجتهادات حكومية قد تصيب وقد تخطئ.

وبدوره قال مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق سعود الحريجي: رشحت نفسي من أجل أن أتمم ما قمنا به في المجلس المبطل من إنجازات في الكثير من القوانين.

من جانبه أكد مرشح الدائرة الرابعة سعد الخنفور ان هناك الكثير من القضايا التي سوف يسعى إلى العمل على حلها، أهمها القضية الإسكانية، وقضية الأوضاع الصحية، والتعليمية إضافة إلى قضية البدون.

وأشار الخنفور إلى العديد من الحلول التي قدمتها الحكومة ووعدت بحلها، منها القضية الإسكانية التي أكد وزير الإسكان سالم الاذينة أنه خلال سنتين، كما سيتم بناء ثلاثة مستشفيات.

وحول قضية تسريح البدون العسكريين قال: أتمنى من وزير الدفاع أن يحل تلك القضية خاصة وأن منهم من لم يمر عليه 16 عاما في العمل، وأتمنى من رئيس الوزراء التدخل لمعالجتها، داعيا إلى تجديد الدماء في كافة وزارات الدولة وإحالة من أمضوا 30 عاما إلى التقاعد.

وبدوره ثمن مرشح الدائرة الأولى حسين الحريتي أحكام القضاء الكويتي مؤكدا أنها أحكام تصدر بميزان الذهب، مؤكدا على أنه بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بتحصين الصوت الواحد لن يكون هناك مراسيم ضرورة غير دستورية، بل سيتم فحصها من قبل قضائنا الشامخ.

ودعا الشعب الكويتي خاصة من يشكك في مراسيم الضرورة أن يطمئن بعد فحص القضاء لها، مشددا على أهمية احترام أحكام القضاء، كما دعا من يرغب في المقاطعة أن يعيد النظر، مشددا على أن تحصين الصوت الواحد جاء بحكم قضائي، وليس الهدف من ورائه مصلحة أشخاص، متسائلا إلى متى المقاطعة؟

وأكد مرشح الدائرة الثالثة عبد العزيز السمحان أنه سيتبنى العديد من القضايا كالصحة والإسكان ودعم الشباب، إضافة إلى قضايا القطاع النفطي.

كما تمنى مرشح الدائرة الثالثة حمد السريع ان يشارك جميع ابناء الشعب الكويتي في يوم الاقتراع، خصوصا بعد تحصين المحكمة الدستورية للصوت الواحد، لاتاحة الفرصة لوصول اعضاء يقومون بدورهم التشريعي.

ومن جانبه طالب مرشح الدائرة الرابعة عبد الله الطشة الرشيدي الشعب الكويتي بالمشاركة بيوم الاقتراع لان هذه المشاركة تعتبر استقرار للنظام الدستوري.

واشار الى ان الممارسات الحكومية السابقة هي التي جعلت مجموعة كبيرة من ابناء الشعب لا تؤمن بالعمل الديمقراطي، بسبب كثرة بطلان المجالس البرلمانية، مطالبا ان تكون المشاركة القادمة متجردة من أي مصالح، ويكون هدفها اخراج ممثلين للامة لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية.

وأعلن مرشح الدائرة الخامسة عمار عبد الله الحمادي ان برنامجه الانتخابي يحمل شعار «الشباب هم الحل»، مشيرا الى ان الشباب هم الشريحة الاكبر في هذا البلد، وهم من سيحمل المسؤولية خلال الفترات المقبلة والتصدي الى قضايا البلد وايجاد حلول جذرية لها.

من جانبه تمنى مرشح الدائرة الثانية الدكتور عبد الرحمن الجيران استكمال تطبيق ماتبقى من احكام الشريعة الاسلامية، مؤكدا انه سيعمل ان وفقه الله للوصول تحت قبة البرلمان على دفع عجلة التنمية التي تاخرت كثيرا، ولا يوجد اي مبرر لتعطيلها فضلا عن العمل على تطبيق القانون، حيث اننا لمسنا تطبيقه من قبل الادارة العامة للمرور واتى بنتائجه، معربا عن امله في ان تحذو جميع وزارات الدولة حذو وزارة الداخلية في تطبيق القانون على الجميع.

بدوره انتقد مرشح الدائرة الأولى اسماعيل كمال سياسة الحكومة تجاه القضية الاسكانية التي ارتفعت فيها الأسعار وارتفاع اسعار الايجارات والضحية هم الشباب لمصلحة بعض التجار.

ودعا الشعب الكويتي إلى اختيار الأفضل من خلال معرفة تاريخ كل مرشح والتأكد على أنه أتى لخدمة الكويت وأهلها، وأن لديهم برامج حقيقية لخدمة هذا الوطن، مؤكدا انه سيعمل على اسقاط القروض عن المواطنين في 6 شهور، ان وصل الى البرلمان.

واشاد مرشح الدائرة الثالثة الدكتور محمد عبد الرحمن الصرعاوي، بالقضاء الكويتي ووصفه بالنزيه مؤكدا تأييده لمبدأ سيادة القانون داعيا الجميع الى تعزيز الوحدة الوطنية ولم الشمل الكويتي بعد تحصين المحكمة الدستورية للصوت الواحد.

ودعا مرشح الدائرة الخامسة فاضل جميع شرائح الشعب الكويتي الى تعزيز الوحدة الوطنية ولم الشمل والتكاتف من اجل انجاح العملية الديمقراطية، خصوصا بعد ان حصنت المحكمة الدستورية الصوت الواحد ولم يعد هناك مجال للمقاطعة وتشتيت الآراء.

مرشح الدائرة الرابعة مفرح الشلاحي اعتبر أن استجواب رئيس مجلس الوزراء الحالي إن أتى وعاد لموقعه في الحكومة القادمة مستحق، «كونه أصر على إقامة انتخابات بإجراءات مبطلة، ولو وصلت إلى المجلس سوف أقوم باستجوابه».

بدوره قال مرشح الدائرة الخامسة خلف الفيلكاوي رشحت نفسي، وانا احمل على عاتقي قضايا وهموم المواطنين، واهمها تطبيق القانون على الجميع، مطالبا بتطبيق القانون على الحكومة شأنها شأن اي مواطن حيث ان هناك العديد من القضايا والمخالفات التي لم يتحرك لها اي مسؤول ومنها استاد جابر ومخالفاته الجسيمة ومبنى جامعة الشدادية وغيرهم من المشاريع التي يوجد فيها المخالفات.

من جانبه اكد مرشح الدائرة الخامسة مشعل الشطي ان المواطن سئم من كثرة المشاكل، في الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن حلول لهذه المشاكل ولم ير شيئا.

و حول ظاهرة شراء الاصوات قال الشطي: ان من يشتري اصوات الناس سيبيع الوطن غدا، لتعويض ما انفقه على شراء الذمم.

واكد مرشح الدائرة الثالثة فيصل الشايع انه بعد حكم الدستورية لا توجد اية موانع للمشاركة في الانتخابات، وإذا كان هناك تخوف بشأن وجود شبهة دستورية بالصوت الواحد، فحكم الدستورية قد حصنه، ولم يعد هناك موانع.

وقال الشايع: لذلك اعتقد انه بعد حكم الدستورية ليست هناك اي مانع من المشاركة، وإذا كنا نؤمن بدولة المؤسسات فان تغيير النظام الانتخابي يكون من خلال المجلس، مشيرا إلي ان هناك الكثير من المواطنين لم يشاركوا بالانتخابات الماضية بسبب مرسوم الصوت الواحد، لكن بعد حكم الدستورية فهناك العديد سيشارك وهو ما نلمسه خلال زياراتي للدواوين.

من جانبه اكد مرشح الدائرة الثانية رياض العدساني انه لن يتخلى عن قضية الايداعات المليونية لعدد من النواب السابقين الذين تضخمت ارصدتهم خلال فترة ستة اشهر، مما يؤكد ان هناك تساهلا من الحكومة بعدم محاسبة النواب عن هذا التجاوز، مؤكدا انه سيفتح جميع الملفات التي تحتوي الكثير من الشبهات ولن نطبق مبدأ عفا الله عما سلف.

وقال مرشح الدائرة الخامسة عبد الله فالح العجمي: شاركت في الانتخابات بعد تحصين الصوت الواحد، وكنت في السابق مقاطعا لها، وأتعهد أن أعود بالأربعة أصوات ونزع فتيل أزمة كبيرة لا تزال قائمة.

كما أعلن مرشح الدائرة الثالثة خالد الدويسان انه سيشارك في الانتخابات ممثلا للشباب، وأهم أولوياته هي قضية المسرحين الكويتيين من القطاع الخاص، وكذلك البطالة التي أصبحت متفشية في مجتمعنا الكويتي.

وطالب النائب السابق عبدالله مهدي العجمي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بتحمل مسؤولياته والالتزام بوعوده التي قطعها على نفسه لحل قضية العسكريين الخليجيين وغير محددي الجنسية والذين بدأت وزارة الدفاع بتسريحهم من الخدمة، رغم خبراتهم والحاجه الفعلية لهم من قبل الجيش الكويتي، متسائلا: لماذا اخلف بوعوده ولماذا لم يطبق قرار مجلس الوزراء الذي صدر وسمح بمد سن العسكريين بالجيش من الخليجيين والبدون الى 60 سنة فإما ان يكون هذا القرار مغيبا عنه او انه يتعمد عدم تطبيقه.

وأما مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق عسكر العنزي فقال: «إذا لم تبادر الحكومة إلى إصدار قرار بزيادة رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص ممن لم تشملهم الكوادر الوظيفية، فإن مجلس الأمة المقبل مطالب بان يسن قانونا يلزم بموجبه الحكومة بإقرار هذه الزيادة على رواتب الموظفين في القطاعين».

ودعا مرشح الدائرة الثالثة سعود صاهود المطيري إلى اعداد ورقة عمل شاملة تحتوي على تعديلات دستورية واصلاحات سياسية تعرض على جميع التكوينات والتيارات السياسية للانعتاق من المأزق السياسي الذي يلف البلد راهنا.

من جهة أخرى اكد النائب في المجلس المبطل 2 مرشح مجلس الامة عن الدائرة الخامسة ناصر المري إنه سيترشح لرئاسة مجلس الامة، اذا الله كتب له الفوز حتى يكسر احتكار منصب الرئاسة على أسرة معينة.

وقال المري من مؤتمره الصحافي بديوانه بالمنقف انه «قد آن الاوان لكي نرى الرئاسة من مناطق الكويت الخارجية، حتى يشعر نواب المناطق الخارجية انهم متساوون مع نواب المناطق الداخلية».

اضاف ان حكم المحكمة الدستورية انهى الجدل حول دستورية الصوت الواحد، واسدل الستار على ذلك الجدل، والقبائل ما هم الا جزء من المجتمع عليهم واجبات ولهم حقوق كما للاخرين من اهل الكويت.

وبين انه لا يحتاج ان يستأذن احدا في الترشح لرئاسة المجلس وانا مواطن كويتي لي الحق وفقا للدستور والقانون، ولفت الى انه لديه الشجاعة لخوض تجربة الرئاسة.

مجلس الوزراء

بالإنابة وزير الداخلية إلى شرح قدمه وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور نايف فلاح الحجرف حول سير عملية الامتحانات في مختلف المراحل التعليمية للعام الدراسي الحالي وفي هذا الصدد عرض الوزير تقريرا حول بعض الحالات المؤسفة التي شابت فترة الاسبوع الأول للاختبارات والتي تمكنت أجهزة الوزارة من ضبطها موضحا للمجلس الإجراءات التي تم اتخاذها في التعامل مع هذه المخالفات والممارسات المؤسفة التي لا يمكن قبولها في مؤسساتنا التعليمية بما تنطوي عليه من مساس بالنظام التعليمي برمته وبالمسيرة التربوية في البلاد التي تحظى دوما بكل الرعاية والاهتمام من أعلى المستويات.

كذلك عبر مجلس الوزراء عن ثقته الكبيرة بكافة عناصر الجهاز التعليمي وعلى رأسهم وزير التربية وزير التعليم العالي وكذلك بأبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات سائلا المولى عز وجل لهم التوفيق في خدمة وطنهم وتحقيق رفعته وتقدمه.

واستعرض المجلس قرارات اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية حيث وافق على مشروع مرسوم بمنح الجنسية الكويتية وفقا للمادة «5» فقرة 2 من قانون الجنسية الكويتية رقم «15» لسنة 1959 وتعديلاته وعددهم خمسون شخصا.

كما وافق المجلس على مشروع مرسوم بمنح الجنسية الكويتية وفقا للمادة «7» مكرر من قانون الجنسية الكويتية رقم «15» لسنة 1959 وتعديلاته وعددهم خمسة أشخاص.

وأحيط المجلس علما بالقرارات التي اتخذتها اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية في شأن فقدان الجنسية الكويتية لخمسة أشخاص وذلك استنادا للمادة «11» من القانون رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية.

«التربية»: الاختبارات

تصريح صحافي أمس ان سير عمل اللجان في الكنترول يبدأ منذ وصول أوراق إجابات الطلبة من لجان الاختبارات في المدارس في صناديق مؤمنة تحفظ بها الاوراق إلى جانب التقارير المتعلقة بسير اللجان وحالات الحرمان والغش والغياب. واضافت ان فريق العمل يقوم بتسلم الصناديق ويتم تقسيمها حسب المناطق التعليمية ومن ثم فرزها ووضعها في أظرف ونقلها إلى الغرفة السرية ووضع الأرقام عليها مبينة ان تقارير سير لجان الاختبارات ترسل إلى الغرفة الإدارية لنشر احصائيات الحضور والغياب والحرمان على موقعها الالكتروني، برصد الدرجات.

«البلدية»: مقران

والإعلانات الانتخابية وفق القانون.

وبين الصبيح في تصريح لـ«كونا» أمس ان الاجراءات الخاصة بمقار المرشحين تسمح للمرشح بالحصول على ترخيص لاقامة مقرين انتخابيين أحدهما للرجال والاخر للنساء مشيرا الى ان الاجراءات الخاصة بالاعلانات تقصر وضع اعلانات المرشح داخل حدود المقر الانتخابي وعلى أسواره فقط.

واوضح انه في حال طلب المرشح ترخيص أي من البيوت السكنية كمقر انتخابي فيشترط عليه في هذه الحالة الحصول على موافقة الجيران وتوفر ساحة لوقوف السيارات لافتا الى ضرورة توفر ساحات أمام المقار الانتخابية وأن تكون المساحة بين كل مقر وآخر بمسافة لا تقل عن 200 متر.

تمديد فترة

الثقافي في سفارة دولة الكويت بالرياض الدكتور مسفر المسفر في تصريح لـ«كونا» أمس انه يمكن للطلبة الكويتيين من حملة الثانوية العامة الكويتية لهذا العام 2013 ممن يرغبون بالحصول على تلك المنح التقدم لوزارة التعليم العالي في الكويت «إدارة المنح الدراسية مباشرة» بعد هذا التاريخ. وبين مسفر أن شروط المنح الثابتة وفقا لتعليمات التعليم العالي بدولة الكويت هي أن يكون المتقدم كويتي الجنسية وأن يكون حسن السيرة والسلوك والتي ترفق مع المستندات الرسمية المصدقة للتسلسل الدراسي للمرحلة الثانوية وذلك للشهادات الصادرة من خارج دولة الكويت.

وأضاف ان الشروط تتضمن حصول المتقدم على الثانوية العامة أو ما يعادلها وفقا للمعايير التي تقررها الدولة المضيفة ووزارة التربية والتعليم فيها بحيث لا تتجاوز صلاحية الشهادة فترة عامين من تاريخ الحصول عليها.

ودعا الطلبة الراغبين في الحصول على المنح الدراسية في المملكة الى تقديم النسخة الأصلية من استمارة النجاح في الشهادة الثانوية أو المعادلة الرسمية من الجهات المختصة لشهادة الثانوية العامة اضافة الى تقديم الاجازة الجامعية في حال التقدم للدراسات العليا.

الجيش المصري

وأضافت «القوات المسلحة»، في بيانها أن الساحة المصرية والعالم أجمع أمس شهد مظاهرات وخروجاً لشعب مصر، ليعبر عن رأيه وإرادته بشكل سلمي وحضاري غير مسبوق.

وأشارت إلى أنه «من المحتم أن يتلقى الشعب رداً على حركته وعلى ندائه»، مؤكدة أنه «على كل طرف أن يتحمل قدرا من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن»، وأنه «انطلاقا من مسؤوليتها الوطنية والتاريخية في حماية أمن وسلامة هذا الوطن، تؤكد على الآتي: «أن القوات المسلحة لن تكون طرفا في دائرة السياسة أو الحكم، ولا ترضى أن تخرج عن دورها المرسوم لها في الفكر الديمقراطي الأصيل النابع من إرادة الشعب، وأن الأمن القومي للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها البلاد، وهو يلقي علينا بمسؤوليات كل حسب موقعه، للتعامل بما يليق من أجل درء هذه المخاطر».

أضاف البيان: «استشعرت القوات المسلحة مبكرا خطورة الظرف الراهن وما تحمله طياته من مطالب للشعب المصري العظيم، ولذلك فقد سبق أن حددت مهله أسبوعا لكافة القوى السياسية بالبلاد للتوافق والخروج من الأزمة، إلا أن هذا الأسبوع مضى دون ظهور أي بادرة أو فعل... وهو ما أدى إلى خروج الشعب بتصميم وإصرار وبكامل حريته على هذا النحو الباهر الذى أثار الإعجاب والتقدير والاهتمام على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي»، مؤكدة أن «ضياع مزيد من الوقت لن يحقق إلا مزيداً من الانقسام والتصارع الذى حذرنا ولا زلنا نحذر منه».

واختتم البيان بالقول: «تهيب القوات المسلحة بالجميع بأنه إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة، فسوف يكون لزاما عليها استنادا لمسؤوليتها الوطنية والتاريخية، واحتراما لمطالب شعب مصر العظيم، أن تعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها، وبمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة، بما فيها الشباب الذي كان ولا يزال مفجرا لثورته المجيدة... ودون إقصاء أو استبعاد لأحد».

من جهة أخرى قدم عدد كبير من الوزراء والمحافظين استقالاتهم أمس، فيما اعتبره مراقبون «قفزا من السفينة قبل غرقها»، بعد أن ظهرت ملامح النهاية للحكم الحالي.

«الخليجي» يدعو

الحماية للشعب السوري ومساعدته للدفاع عن نفسه أمام «الجرائم النكراء» التي ترتكب بحقه. وجدد المجلس في جلسته الأسبوعية برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز مطالبة السعودية للاتحاد الأوروبي للبدء الفوري بتنفيذ قراره برفع الحظر عن تسليح المعارضة السورية وكذلك مطالبتها بإصدار قرار دولي واضح يمنع تزويد النظام السوري الفاقد للشرعية بالسلاح.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن مجلس الوزراء تناول «ما يتعرض له الشعب السوري من إبادة جماعية يمارسها النظام الفاقد للشرعية بمشاركة قوات أجنبية متحديا جميع القوانين والأعراف والمبادىء الدولية حيث استباح الأرض السورية وجعلها عرضة للنزاعات الطائفية والمذهبية».

وأكد نائب وزير الخارجية الأمريكي وليام بيرنز أمس دعم بلاده انتهاج لبنان لسياسة النأي بالنفس تجاه الأزمة في سوريا معربا في الوقت نفسه عن ادانته مشاركة حزب الله في القتال هناك.

اللورد وليامز

تهمة صارخة بفشل المجتمع الدولي في التوصل الى اتفاقات بشأن هذا النزاع المريع». وأعرب وليامز عن الأمل في عقد مؤتمر «جنيف 2» في أسرع وقت ممكن حتى لو لم تشارك فيها أطراف النزاع معتبرا انه ليس هناك اي بديل لمؤتمر «جنيف 2». وأبرز حقيقة «عدم وجود دبلوماسية كافية الآن كفيلة بتسوية الأزمة السورية».

أوروبا تدعو

المتحدة الى الوقف الفوري لأعمال التجسس على حلفائها.

من جهتها قالت مصادر في وزارة الخارجية الفرنسية ان فابيوس سيجري محادثات في وقت لاحق من أمس مع نظيره الامريكي جون كيري لمناقشة الخلاف المتزايد بشأن مزاعم تفيد بتجسس الولايات المتحدة على فرنسا وعدد من الدول والمؤسسات الأوروبية الأخرى.